الأمم المتحدة

S/PRST/2015/26



Distr.: General
31 December 2015
Arabic
Original: English

بيان من رئيسة مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٥٩٩ المعقودة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أدلت رئيسة مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام“:

”يشير مجلس الأمن إلى مسألة المشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة والأمانة العامة (المشاورات الثلاثية)، وإلى تقرير فريقه العامل الجامع المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن ”تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطية وأصحاب المصلحة الآخرين“ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (S/2009/659)، وإلى قراريه ١٣٥٣ (٢٠٠١) و ٢٠٨٦ (٢٠١٣)، وإلى مذكرتي رئيسه المؤرختين ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/507) و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/2013/630)، وإلى بيان رئيسه المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (S/PRST/2015/22).

”ويحيط مجلس الأمن علما بتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره المعنون: ”مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام“ (S/2015/682) وبالتوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446)، فيما يتعلق بالمشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة والأمانة العامة. ويلاحظ مجلس الأمن على وجه الخصوص، رأي الفريق المستقل الرفيع المستوى والأمين العام الذي مفاده أن انعدام الحوار الفعال من خلال المشاورات بين هذه الجهات الثلاث صاحبة المصلحة يولد إحباطاً على جميع الجوانب ويضّر بتنفيذ الولايات.



311215 311215 15-23130 (A)



”ويحيط مجلس الأمن علما بالآراء المعرب عنها في الاجتماع التاسع لفريقه العامل حول موضوع ”نحو حوار استراتيجي بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة والأمانة العامة“ الذي عُقد في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ برئاسة تشاد.

”ويسلم مجلس الأمن بأن إجراء مشاورات متواصلة مع الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة أمرٌ أساسي لاكتساب فهم مشترك للاستجابات المناسبة وآثارها على الولاية والتنفيذ في كل عملية من العمليات. وفي هذا الصدد، يشير مجلس الأمن إلى الآليات الكثيرة القائمة التي تهدف إلى تيسير المشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة والأمانة العامة، وخاصة الفريق العامل، والمشاورات الرسمية وغير الرسمية مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة، فضلا عن الدور الذي يقوم به كلٌّ من اللجنة الخاصة التابعة للجمعية العامة والمعنية بعمليات حفظ السلام ولجنة الأركان العسكرية. ويسلم مجلس الأمن بأن المشاورات الحالية بين هذه الجهات الثلاث صاحبة المصلحة لا تفي، رغم وجود تلك الآليات، بما هو متوقع منها ولم تحقق بعد كامل إمكاناتها.

”ويسلم مجلس الأمن بأن تجارب وخبرات البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة في مسارح العمليات يمكن أن تساعد كثيرا في تخطيط العمليات. ويشدد مجلس الأمن على أهمية أوجه التبادل الفني وتبادل الممثلين والتبادل الهادف ويؤكد أهمية مشاركة الجهات الثلاث صاحبة المصلحة مشاركةً تامة كي تكون الاجتماعات مفيدة ومثمرة. ويقر مجلس الأمن بأهمية المشاورات الفعالة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة والأمانة العامة، وبأن هذه المشاورات يجب أن تتجاوز مسألة الولايات التي تناط بالعمليات بحيث تشمل أيضا مجالات مثل سلامة وأمن حفظة السلام، وتشكيل القوات الاستراتيجية، والشؤون الجنسانية، والسلوك والانضباط، بما في ذلك ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وتنفيذ الولايات المتعلقة بحماية المدنيين، والقدرات، والأداء، والمعدات، والمحاذير الوطنية.

”ويشير مجلس الأمن إلى بيان رئيسه المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (S/PRST/2001/3)، الذي أنشأ بموجبه الفريق العامل للحصول، حسب الاقتضاء، على آراء البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة، بوسائل منها عقد اجتماعات بين الفريق العامل والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة،

وذلك حتى يأخذ مجلس الأمن آراء هذه البلدان في الاعتبار. ويشدد مجلس الأمن على فائدة عقد جلسات إحاطة وافية وشاملة من جانب الأمانة العامة في جلسات مغلقة وأهمية مشاركة جميع الجهات المعنية مشاركة تامة بما فيها البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة التي تبادر بالدعوة إلى إجراء عمليات هادفة لتبادل المعلومات. ويعتبر مجلس الأمن المشاوراتِ مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة فرصةً سانحة لوضع التوقعات المتعلقة بما يلزم من القدرات ومعايير الأداء والجداول الزمنية ولفهم الحدود المقيِّدة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة. ومجلسُ الأمن، إذ يشير إلى الفقرة ٧ من منطوق القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، يشدد على أن جلسات الإحاطة المذكورة يجب أن تتضمن المعلومات المناسبة التي تكفل وضع منظور جنساني في الاعتبار عند التخطيط للبعثات الجديدة واستعراض البعثات القائمة.

”ويشجع مجلس الأمن الأمانةَ العامة على أن تواصل تزويد البلدان المعنية المساهِمة بقوات وبأفراد من الشرطة بالمعلومات، حسب اقتضاء الحال وفي الوقت المناسب، ولا سيما فيما يتعلق بالحوادث الأمنية الخطيرة التي تقع في البعثات. ويرحب مجلس الأمن بما حدث من تطورات في النهج غير الرسمي المتبع في المشاورات التي تجري بين الجهات الثلاث صاحبة المصلحة، على النحو الوراد في التقرير المتعلق بأنشطة فريقه العامل المعني بعمليات حفظ السلام للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (S/2015/1050). ويشجع مجلس الأمن بشدة أعضاءه على مواصلة عقد مثل هذه المشاورات غير الرسمية والتفاعلية والمركزة مع الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة وعلى الاستمرار في تطويرها.

”ويؤكد مجلس الأمن أن إجراء المشاورات المستمرة مع البلدان المحتمل أن تساهم بقوات وبأفراد من الشرطة قبل إنشاء بعثة من البعثات وطوال دورة حياتها أمرٌ مهم للتوصل إلى فهم مشترك للولايات والتزام موحد بتنفيذها، مسلماً أيضاً بأن مشاورات من هذا القبيل ينبغي ألا تؤخر إنشاء البعثات. ويؤكد مجلس الأمن أهمية أن تُجرى بشكل منتظم مشاورات شاملة للجميع وهادفة مع الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة على المستويات العليا، بما يشمل الأفراد المتخصصين والخبراء والمسؤولين العسكريين رفيعي المستوى، حسب الاقتضاء،

يكون هدفها ضمان فهم مشترك بين الأمانة العامة والمساهمين المحتملين فيما يتعلق بالقدرات اللازمة، وتسفر عن التزامات بتنفيذ الولاية ومفهوم العمليات.

”ويدعو مجلس الأمن الأمانةَ العامة إلى تقديم إحاطات إلى البلدان المحتمل أن تسهم بقوات وبأفراد من الشرطة، حسب الاقتضاء، إلى جانب أعضاء مجلس الأمن عن تقييمها لتراع ما والخيارات المحتملة للولاية قبل الإذن بعملية من العمليات، بهدف إتاحة النظر في القدرات اللازمة ومنح المجلس فرصة للحصول على رؤى بشأن التحديات والفرص المرتبطة بإصدار تكليف بمهام معينة وبتشكيل القدرات المطلوبة ضمن أطر زمنية محددة. ويدعو مجلس الأمن أيضا الأمانةَ العامة إلى أن تقدم بصورة منتظمة إحاطات إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة، من خلال الآليات القائمة عند الاقتضاء، ويؤكد أهمية إجراء تبادل كامل لوجهات النظر بشأن التحديات التنفيذية التي تواجهها البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة. ويرحب مجلس الأمن في هذا الصدد بإنشاء خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها. ويطلب مجلس الأمن إلى الأمانة العامة أن تقدم بصورة منتظمة إحاطات إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة، إلى جانب مجلس الأمن، وأن تلتمس آراءها، بما في ذلك آراء الأفراد النظاميين المنتشرين في الميدان، في تقييم التقدم المحرز بعد إنشاء عملية من عمليات السلام.

”ويسلم مجلس الأمن بأن نجاح عمليات حفظ السلام سيتطلب بشكل متزايد تعاونا وثيقا يقوم من الوهلة الأولى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفي هذا الصدد يشجع المجلس الأمانةَ العامة على أن تتشاور مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة، لا سيما الاتحاد الأفريقي، ويعرب عن استعداده للقيام بذلك حسب الاقتضاء، وخصوصا في حالة الانتقال من عملية حفظ سلام إقليمية إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. ويشجع مجلسُ الأمن الأمانة العامة بشدة على التشاور مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة في الوقت المناسب عند التخطيط لإدخال أي تغييرات على المهام العسكرية، أو على قواعد الاشتباك الخاصة بالبعثة، أو على مفهوم العمليات، أو هيكل القيادة والسيطرة، أو على بناء السلام في وقت مبكر مما يمكن أن يكون له تأثير على الاحتياجات من الأفراد أو المعدات أو التدريب أو الاحتياجات اللوجستية، لكي يتسنى تمكين البلدان المُساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة من أن تسدي مشورتها خلال عملية التخطيط، ولضمان أن يكون لدى أفرادها قدرة كافية لتلبية المطالب الجديدة. ويدعو مجلس

الأمـن الأمـينَ العـام إلى أن يكفـل تفاعـل رؤسـاء البعثـات وقـادة القـوات ومفوضـي الشرطة في وقت مبكر مع الأفراد المدنيين والعسكريين بالبعثة فيمـا يتعلـق بـالتغييرات في ولاية من الولايات قبل إصدار مفهـوم جديـد للعمليـات وتوجيهـات جديـدة، مـن أجل ضمان فهم مشترك للتغيرات المدخلة على الولاية وتحسين تنفيذ الولايـات على نطاق البعثة، وضمان مراعاة آراء القادة التنفيذيين خلال هذه العملية.

''ويحيط مجلس الأمن علماً باعتزام الأمـين العـام تقـديم إحاطـات إلى مجلـس الأمن بشأن مسائل السلوك والانضباط والأداء التي تقوض تنفيذ الولاية، بمـا في ذلـك عدم تنفيذ البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة للمهام التي كلفت بها، وبشـأن تنفيـذ الولايـات المتعلقـة بحمايـة المـدنيين والادعـاءات المتصـلة بالاسـتغلال والاعتـداء الجنسيين، وباعتزام الأمـين العـام إبـلاغ مجلـس الأمـن علـى النحـو المناسـب، ويلاحـظ أهميـة هـذه المسـائل بالنسـبة للمشـاورات الثلاثيـة. ويلاحـظ مجلـس الأمـن أيضـا أهميـة المسائل المتعلقة بالقـدرات ومتطلبـات الأداء بالنسـبة للمشـاورات الثلاثيـة، مـن خـلال فهـم مشـترك شـامل للمهـام الـتي سـتقوم بهـا البعثـات، وفي هـذا الصـدد يـدعو الأمانـة العامة إلى مساعدة البلـدان المسـاهِمة بقـوات وبـأفراد مـن الشـرطة مـن خـلال إيضـاح هذه الاحتياجات، ويرحـب بالدعم المستمر الـذي تقدمـه الـدول الأعضـاء إلى البلـدان المسـاهِمة بقـوات وبـأفراد مـن الشـرطة لمسـاعدتها علـى تلبيـة الاحتياجـات المـذكورة. ويشـجع مجلـس الأمـن البلـدان المسـاهمة بقـوات وبـأفراد مـن الشـرطة علـى أن تبلـغ، خـلال المفاوضـات المجـراة بشـأن إمكانيـة النشـر، عـن المحـاذير الوطنيـة فيمـا يتعلـق باستخدام الوحدات العسكرية أو وحدات الشرطة، ويؤكد أن هـذه المحاذير سـتؤخذ في الاعتبار في عملية اتخاذ القـرار لـدى اختيـار القـوات، بمـا في ذلـك البـت في مسـألة المضي قدما في النشر.

''ويظل مجلس الأمن، بوسـائل منـها فريقـه العامـل، ملتزمـا بـإجراء مزيـد مـن المناقشات من أجل تعزيز المشاورات الثلاثية، ولا سيما شـراكته مـع البلـدان المسـاهمة بقـوات وبـأفراد مـن الشـرطة، وبالمضـي قـدما في المسـاعي الـواردة في هـذا البيـان الرئاسـي. ومجلـس الأمـن، إذ يشـير إلى قـراره ١٣٥٣ (٢٠٠١) والبيانـات الرئاسـية ذات الصلة، يعرب عن استعداده لمواصلة تطوير عملية جلسات التشـاور غـير الرسميـة المعقودة مع البلـدان المسـاهمة بقـوات وبـأفراد مـن الشـرطة علـى أسـاس مسـتمر وقبـل تجديد الولايات ويحث البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشـرطة علـى إبـداء آرائهـا في هذه المسألة بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦، بوسائل منها فريقه العامل''.
